Assembly Track

ورقة الموقف لمنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا (UCLG-MEWA)

الرسائل الرئيسية

الإدارات المحلية والإقليمية هي الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية للأزمات والتنمية
تؤدي البلديات والإدارات المحلية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، دوراً أساسياً في تقديم الخدمات العامة، والاستجابة للأزمات والنزاعات، وإدارة آثار النزوح واللجوء، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وذلك رغم التحديات والقيود المالية والمؤسسية والأمنية الكبيرة التي تواجهها.

تواجه المنطقة تحديات مترابطة تتطلب حلولاً محلية
تشهد المنطقة تداخلاً متزايداً بين النزاعات المسلحة، والنزوح القسري، وتغير المناخ، والتوسع الحضري السريع، والضغوط الاقتصادية. وتؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على المدن والمجتمعات المحلية، مما يستدعي استجابات متكاملة تستند إلى الواقع المحلي وتُصمم وتُنفذ بالشراكة مع الإدارات المحلية والإقليمية.

تعزيز الحوكمة متعددة المستويات ضرورة أساسية
ينبغي إشراك الإدارات المحلية والإقليمية بصورة مؤسسية ومنهجية في عمليات صنع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي أطر الاستجابة للأزمات والتخطيط التنموي. فالتعاون والتنسيق بين مختلف مستويات الحكم يشكلان شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية أكثر فعالية واستدامة وشمولاً.

الإدارات المحلية بحاجة إلى تمويل مستدام وقدرات أقوى
يتطلب تحقيق التنمية المحلية المستدامة توفير تحويلات مالية كافية ومنتظمة للإدارات المحلية، وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل المناخي والتنموي، إلى جانب تعزيز قدراتها المؤسسية والفنية والإدارية بما يمكنها من أداء مهامها والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية.

يجب أن تكون إجراءات المناخ والإدماج الاجتماعي منطلقة من المستوى المحلي ومدعومة عالمياً
تلعب الإدارات المحلية والإقليمية دوراً محورياً في تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وبناء مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً، وتنفيذ الأجندات والاتفاقيات العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. ولتحقيق أثر أوسع وأكثر استدامة، تحتاج هذه الإدارات إلى الاعتراف بدورها، وتوفير الموارد اللازمة لها، وتعزيز الشراكات والتعاون على المستويات الوطنية والدولية.

أ. المقدمة

تقع منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا عند تقاطع مجموعة من أكثر التحديات إلحاحًا في العالم، بما في ذلك النزاعات، والنزوح، وتغير المناخ، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والتحضر السريع. وفي ظل هذه السياقات المتنوعة، تظل الإدارات المحلية والإقليمية أقرب مستويات الحكم إلى المواطنين، وتؤدي دورًا أساسيًا في ضمان استمرارية الخدمات العامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم المجتمعات المرنة والشاملة للجميع.

وعلى الرغم من عملها في بيئات تزداد تعقيدًا، تواصل الإدارات المحلية والإقليمية في مختلف أنحاء المنطقة إظهار القيادة والابتكار والتضامن. فمن الاستجابة للأزمات الإنسانية ودعم السكان النازحين إلى تعزيز العمل المناخي وتشجيع التنمية الحضرية المستدامة، أصبحت الإدارات المحلية جهات فاعلة لا غنى عنها في معالجة الاحتياجات الفورية والأولويات التنموية طويلة الأجل.

تدعو منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا إلى تجديد الالتزام بالحوكمة متعددة المستويات، وتعزيز الديمقراطية المحلية، والاعتراف الفعلي بدور الإدارات المحلية في عمليات صنع القرار العالمية. إن تمكين الإدارات المحلية من خلال توفير الموارد الكافية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتوسيع الشراكات الدولية، يُعد أمرًا أساسيًا لبناء مجتمعات سلمية ومرنة ومستدامة. وذلك مع اقتراب العالم من السنوات الأخيرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستعداده لإطار التنمية لما بعد عام 2030.

وعليه، تدعو UCLG-MEWA إلى اعتماد نهج تنموي يتمحور حول الإنسان ويرتكز على الأقاليم، بحيث يتم الاعتراف بالإدارات المحلية ليس فقط كجهات منفذة للأجندات العالمية، بل أيضًا كشركاء استراتيجيين في صياغتها. ومن خلال تعزيز التعاون، والحوكمة الشاملة، والقدرة على التكيف مع المناخ، والتمويل المستدام، تسعى المنطقة إلى الإسهام في العقد الاجتماعي المحلي وفي تجديد النظام متعدد الأطراف بما يضع الأقاليم والمجتمعات في صميم اهتماماته.

ب. السياق الراهن وحالة التحديات

تضم منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا كلاً من أفغانستان، والبحرين، وإيران، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. وتمثل المنطقة فضاءً متنوعًا وحيويًا يتسم بتباين أنظمة الحوكمة، ومسارات التنمية، والواقعين الاقتصادي والاجتماعي. ورغم هذه الاختلافات التي تشكل السياقات المحلية، تواجه العديد من الإدارات المحلية في المنطقة مجموعة مشتركة من التحديات المترابطة التي تؤثر في قدرتها على تقديم الخدمات وتعزيز التنمية وتحسين جودة حياة مجتمعاتها.

لا تزال النزاعات والأزمات الإنسانية المستمرة تؤثر على أجزاء عديدة من المنطقة، مولدةً آثارًا إنسانية واجتماعية واقتصادية كبيرة. وغالبًا ما تكون الإدارات المحلية في طليعة المستجيبين لهذه التحديات، من خلال ضمان استمرارية الخدمات، ودعم السكان المتضررين، والمساهمة في جهود التعافي المحلي. وفي الوقت نفسه، تستمر حركات النزوح والهجرة واسعة النطاق في إعادة تشكيل الديناميكيات الحضرية والإقليمية، مما يخلق تحديات وفرصًا للتنمية المحلية.

كما تشهد المنطقة تحولات ديموغرافية واقتصادية وبيئية عميقة. فالتحضر السريع، والتغيرات السكانية، والتقلبات الاقتصادية، والطلب المتزايد على الخدمات العامة، تتطلب من الإدارات المحلية تكييف أساليب التخطيط وتقديم الخدمات بشكل مستمر. وتتفاقم هذه الضغوط بسبب تغير المناخ، لا سيما من خلال تزايد ندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والتصحر، والجفاف، والظواهر الجوية المتطرفة.

وفي هذا السياق، أصبحت تقوية الحوكمة المحلية، وتعزيز الاستدامة المالية، وتطوير القدرات المؤسسية، وتشجيع التعاون متعدد المستويات من الأولويات الأساسية للمنطقة. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة هذه التحديات وحدتها بين البلدان والأقاليم، فإنها تؤكد مجتمعةً أهمية تمكين الإدارات المحلية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمرنة.

وتعرض الأقسام التالية خمس مجالات رئيسية من التحديات التي لا تزال تؤثر في عمل الإدارات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا: النزاعات، والحوكمة، والتمويل، والمرونة المناخية، والتنقل البشري.

1- النزاعات

تظل النزاعات وحالات عدم الاستقرار من أبرز التحديات التي تؤثر على الإدارات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. فالأوضاع المستمرة في فلسطين واليمن وسوريا ولبنان وإيران وأجزاء من العراق ما زالت تُحدث آثارًا إنسانية واجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة، وتفرض ضغوطًا كبيرة على السلطات المحلية والمجتمعات.

وغالبًا ما تكون الإدارات المحلية أولى المؤسسات المطلوبة للاستجابة لآثار النزاعات، بما في ذلك الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الحضرية، وتعطل الخدمات الأساسية، ونزوح السكان، وتزايد الاحتياجات الإنسانية. وتواصل البلديات في المناطق المتضررة تقديم خدمات حيوية مثل المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ودعم الرعاية الصحية والإسكان والمساعدات الاجتماعية في ظل ظروف استثنائية الصعوبة.

وتستضيف منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا بعضًا من أكبر تجمعات النازحين واللاجئين في العالم. وقد لعبت المدن والأقاليم في تركيا والأردن ولبنان والعراق وإيران وغيرها من الدول دورًا محوريًا في دعم السكان النازحين مع الحفاظ على الخدمات المقدمة للمجتمعات المضيفة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على البنية التحتية المحلية والخدمات العامة والإسكان والتعليم وأنظمة الرعاية الصحية والموارد المالية البلدية.

ولا تقتصر آثار النزاعات على الجوانب الإنسانية فحسب، بل تمتد أيضًا إلى التنمية الاقتصادية المحلية والاستثمار والتماسك الاجتماعي وجهود التخطيط طويلة الأجل. وتتطلب عمليات التعافي وإعادة الإعمار تنسيقًا فعالًا بين الجهات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لضمان نتائج مستدامة وشاملة للمجتمعات المتضررة.

حيث يجب الاعتراف بأن الإدارات المحلية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الاستجابة للأزمات والتعافي وبناء المرونة والتنمية المجتمعية. ويظل تعزيز قدراتها ومواردها ومشاركتها في الأطر الإنسانية وأطر التعافي أمرًا ضروريًا لدعم الأقاليم السلمية والمرنة والشاملة في جميع أنحاء المنطقة.

2- الحوكمة

تواصل التحديات المرتبطة بالحوكمة التأثير في قدرة الإدارات المحلية في المنطقة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتغيرة لمجتمعاتها. ورغم اختلاف ترتيبات الحوكمة بين البلدان، فإن السلطات المحلية تعمل بشكل متزايد في بيئات معقدة تتطلب أطرًا مؤسسية قوية، وآليات تنسيق فعالة، وقدرات إدارية كافية.

ويؤدي تنوع أنظمة الحوكمة في المنطقة إلى تفاوت الفرص والمسؤوليات الممنوحة للحكومات المحلية في مجالات مثل تقديم الخدمات، والتخطيط الحضري، والتنمية المحلية، والمشاركة المجتمعية. ويظل تعزيز الحوكمة متعددة المستويات وتطوير التعاون الفعال بين السلطات المحلية والإقليمية والوطنية من الأولويات المهمة لضمان سياسات عامة متسقة ومستجيبة للاحتياجات.

كما تظل القدرات المؤسسية عنصرًا أساسيًا بالنسبة للعديد من الإدارات المحلية. فالتوسع الحضري السريع، والنمو السكاني، والتحول التكنولوجي، وتعقد التحديات السياسية والإدارية، تتطلب من البلديات تطوير خبراتها الفنية وقدراتها في إدارة البيانات وأنظمتها الإدارية بشكل مستمر. ولذلك، يلعب بناء القدرات والتعلم بين الأقران والتعاون الدولي دورًا محوريًا في دعم الحوكمة المحلية الفعالة.

وتُعد الحوكمة الشاملة عنصرًا أساسيًا في بناء مؤسسات محلية مرنة وتمثيلية. فتعزيز المشاركة الفاعلة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من فئات المجتمع في عمليات صنع القرار المحلي يسهم في صياغة سياسات أكثر استجابة ويعزز الثقة بين الإدارات المحلية والسكان.

وفي هذا السياق، تظل تقوية أطر الحوكمة المحلية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتشجيع المشاركة الشاملة، وتطوير التعاون متعدد المستويات من الأولويات الأساسية للإدارات المحلية في المنطقة.

3- التمويل

تظل الاستدامة المالية أولوية رئيسية للإدارات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. فالتزايد المستمر في الطلب على الخدمات العامة والاستثمارات في البنية التحتية وإجراءات التكيف المناخي وبرامج الحماية الاجتماعية يتطلب من البلديات العمل بموارد مالية كافية ومستقرة ومستدامة.

وتواصل التقلبات الاقتصادية، وضغوط التضخم، والتغيرات الديموغرافية التأثير على التمويل المحلي وعمليات التخطيط طويلة الأجل. وفي عدد من الدول، تواجه البلديات أيضًا الضغوط الإضافية المرتبطة بالنزوح والتحضر السريع وارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية.

ويتطلب تعزيز المرونة المالية المحلية تطوير قدرة الإدارات المحلية على تعبئة الموارد وإدارتها بفعالية، مع ضمان استجابة آليات التمويل للاحتياجات والأولويات المحلية. كما أن توسيع الوصول إلى التمويل التنموي والتمويل المناخي وأدوات التمويل المبتكرة يمكن أن يدعم البلديات في مواجهة التحديات الناشئة وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة.

وتؤدي الإدارات المحلية أيضًا دورًا محوريًا في تنفيذ الأجندات العالمية للتنمية والمناخ. ولذلك، من الضروري ضمان حصول البلديات على الموارد المالية اللازمة لتقديم الحلول المحلية وتحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية الأوسع.

وفي هذا السياق، تظل تعزيز التمويل المحلي المستدام، وتقوية القدرات المالية، وتوسيع الوصول إلى التمويل التنموي والمناخي، وتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في التنمية المحلية من الأولويات الرئيسية للحكومات المحلية في المنطقة.

4- المناخ

يمثل تغير المناخ أحد أكثر التحديات إلحاحًا التي تواجه الإدارات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. فارتفاع درجات الحرارة، وتزايد ندرة المياه، والتصحر، والجفاف، وموجات الحر، والفيضانات، وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة تؤثر بالفعل على المدن والأقاليم، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على الخدمات العامة والبنية التحتية والصحة العامة والأمن الغذائي والاقتصادات المحلية.

وتُعد ندرة المياه مصدر قلق بالغ الأهمية للعديد من بلدان المنطقة. فزيادة الطلب، وتغير أنماط هطول الأمطار، وارتفاع التقلبات المناخية، تفرض ضغوطًا إضافية على السلطات المحلية المسؤولة عن إدارة المياه وضمان استدامة الخدمات. وفي الوقت نفسه، يؤدي التحضر السريع والنمو السكاني إلى زيادة الطلب على البنية التحتية المرنة وأساليب التخطيط الحساسة للمناخ.

وغالبًا ما تتقاطع المخاطر المناخية مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية القائمة، مما يضاعف مستويات الهشاشة ويزيد الأعباء على المجتمعات والمؤسسات المحلية. وفي العديد من المناطق، يتعين على الإدارات المحلية التعامل في الوقت نفسه مع التكيف المناخي والحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة وضمان استمرارية الخدمات.

وعلى الرغم من كونها في الخطوط الأمامية لتأثيرات تغير المناخ، لا تزال العديد من البلديات تواجه صعوبات في الوصول إلى الموارد المالية والخبرات الفنية والشراكات اللازمة لتنفيذ إجراءات مناخية طموحة. لذلك، فإن توسيع الوصول إلى التمويل المناخي، وتعزيز القدرات المحلية، وتشجيع التعاون متعدد المستويات، تُعد عناصر أساسية لتعزيز المرونة المناخية في المنطقة.

وفي هذا السياق، تستثمر الإدارات المحلية بشكل متزايد في التكيف المناخي، والإدارة المستدامة للموارد، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية المرنة، وإجراءات التأهب للكوارث. وسيكون دعم هذه الجهود أمرًا حاسمًا لضمان انتقال عادل وشامل ومستدام للمجتمعات في مختلف أنحاء المنطقة.

5- التنقل البشري

أصبح التنقل البشري سمة أساسية ومحدِّدة لمنطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. فقد أدّت النزاعات المستمرة، والتحديات الاقتصادية، والضغوط البيئية، والتغيرات الديموغرافية إلى نشوء حركات واسعة النطاق للاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين، إضافةً إلى تأثيرات مباشرة على المجتمعات المستضيفة داخل البلدان وعبر الحدود. ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من المدن والأقاليم في المنطقة وجهاتٍ رئيسيةً لاستقبال الوافدين الجدد، كما تحوّلت في الوقت ذاته إلى نقاط عبور مهمة لحركات سكانية كبيرة ومتواصلة.

وتقف الإدارات المحلية في الخطوط الأمامية لإدارة الآثار المترتبة على التنقل البشري. فهي غالباً الجهة المسؤولة عن ضمان الوصول إلى السكن الملائم، والرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية العامة، وفرص العمل، سواء للسكان المحليين أو للأشخاص الوافدين حديثاً. وفي العديد من الحالات، أظهرت البلديات مرونة كبيرة على التكيف، كما جسدت قيم التضامن والمسؤولية من خلال الاستجابة السريعة للتحولات الديموغرافية المتسارعة، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي واستمرارية تقديم الخدمات العامة.

كما يتيح التنقل البشري فرصاً مهمة للتبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويمكن أن يسهم في تعزيز التنوع وإثراء المجتمعات المحلية. غير أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب اعتماد سياسات شاملة وطويلة الأمد تأخذ في الاعتبار احتياجات كل من السكان النازحين والمهاجرين والمجتمعات المستضيفة. وحتى في الحالات التي تسمح فيها الظروف بعودة اللاجئين أو المهاجرين أو النازحين إلى مناطقهم الأصلية، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والبنيوية التي تتركها حركات النزوح والهجرة على المجتمعات المستضيفة غالباً ما تستمر لفترات طويلة بعد انتهاء تلك الحركات.

وفي هذا السياق، يظل تعزيز قدرات الإدارات المحلية على إدارة قضايا التنقل البشري، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، أولويةً استراتيجيةً بالغة الأهمية لمنطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. كما أن الاعتراف بشكل أكبر بالدور المحوري الذي تؤديه الإدارات المحلية والإقليمية في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة والنزوح يُعدّ أمراً أساسياً لبناء مجتمعات مرنة، وأكثر شمولاً وإنصافاً، وأكثر استدامة على المدى الطويل.

ج. الأولويات السياسية الرئيسية المرتبطة بالالتزامات السياسية للعقد الاجتماعي المحلي

الإسكان

يظل الحصول على سكن لائق وميسور التكلفة وآمن ومرن أولوية أساسية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا. وتؤدي الإدارات المحلية دورًا محوريًا في الاستجابة للطلب المتزايد على السكن الناتج عن التحضر والتغيرات الديموغرافية والنزوح والضغوط المرتبطة بالمناخ. وتدعو منظمة UCLG-MEWA إلى سياسات إسكانية تعزز الإدماج الاجتماعي، والتماسك الإقليمي، والمرونة المناخية، وتكفل الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية.

النظم الغذائية والقضاء على الجوع

يُعد تعزيز النظم الغذائية المحلية أمرًا ضروريًا لبناء مجتمعات مستدامة ومرنة. وتسهم الإدارات المحلية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، والأسواق المحلية، والإدارة المستدامة للموارد، والمبادرات المجتمعية. وتدعم UCLG-MEWA النهج المتكاملة التي تعزز مرونة النظم الغذائية، وتحد من فقد وهدر الغذاء، وتشجع النظم الغذائية المستدامة.

الوقاية من النزاعات

تُعد الإدارات المحلية جهات فاعلة مهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتشجيع الحوار، ودعم قدرة مرونة المجتمعات. وفي السياقات المتأثرة بالنزاعات والأزمات والنزوح، تسهم البلديات في ضمان استمرارية الخدمات، ودعم التعافي المجتمعي، وتعزيز الاستقرار المحلي. وتدعو UCLG-MEWA إلى اعتماد مقاربات تقودها الجهات المحلية من أجل تعزيز الثقة والشمول والتعايش السلمي.

الصحة العامة

تُعد أنظمة الصحة العامة المتاحة والمرنة أساسًا للتنمية المستدامة ورفاه المجتمعات. وتؤدي الإدارات المحلية دورًا مهمًا في دعم الرعاية الصحية الوقائية، وتهيئة بيئات حضرية صحية، وتعزيز الجاهزية للطوارئ، وضمان الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية. وتدعو UCLG-MEWA إلى تعزيز الحوكمة الصحية المحلية وتحسين التنسيق بين جميع مستويات الحكومة.

العدالة المناخية

تُعد منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا من أكثر المناطق عرضة لتأثيرات تغير المناخ، رغم مساهمتها المحدودة نسبيًا في الانبعاثات العالمية. وتطالب UCLG-MEWA بمنح الإدارات المحلية اعترافًا أكبر ضمن الأطر المناخية العالمية، وتحسين فرص وصولها إلى التمويل المناخي والتكنولوجيا وبرامج بناء القدرات. ويجب أن تكون إجراءات العمل المناخي شاملة وعادلة ومراعية للواقع المحلي.

الحقوق الثقافية

تمثل الثقافة محركًا قويًا للتماسك الاجتماعي والهوية والتنمية المستدامة. وتؤدي الإدارات المحلية دورًا رئيسيًا في صون التراث الثقافي، وتعزيز التنوع الثقافي، وترسيخ الشعور بالانتماء داخل المجتمعات. وتدعم UCLG-MEWA السياسات التي تحمي الحقوق الثقافية وتوظف الثقافة كأداة للحوار والإدماج والتنمية المحلية.

التمويل

تتطلب التنمية المحلية المستدامة آليات تمويل يمكن التنبؤ بها، وكافية، ويسهل الوصول إليها. وتدعو UCLG-MEWA إلى تعزيز القدرات المالية المحلية، وتحسين الوصول إلى التمويل التنموي والمناخي، وتطوير أطر تمويلية تمكّن البلديات من الاستجابة بفعالية لأولوياتها وتحدياتها المحلية.

الضروريات الجديدة

تتحمل الإدارات المحلية بصورة متزايدة مسؤولية ضمان الوصول العادل إلى الخدمات والفرص التي تؤثر في جودة الحياة. وتدعم UCLG-MEWA المقاربات المتمحورة حول الإنسان التي تعزز الخدمات العامة الشاملة، والإدماج الرقمي، والتنقل المستدام، والفضاءات العامة، والحماية الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية، بما يضمن عدم ترك أي شخص أو أي إقليم خلف الركب.

د. الاستراتيجيات متعددة الأطراف

ترتبط أولويات UCLG-MEWA ارتباطًا وثيقًا بالأطر العالمية والإقليمية ومتعددة الأطراف الرئيسية التي تعزز التنمية المستدامة والشاملة والمرنة. وتسهم الإدارات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا بصورة مباشرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما من خلال الجهود المتعلقة بالمدن والمجتمعات المستدامة، والعمل المناخي، والصحة العامة، والإدماج الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية المحلية.

ويظل توطين الأجندات العالمية من الأولويات الأساسية للمنطقة. فمن خلال المراجعات المحلية الطوعية (VLRs) والمراجعات دون الوطنية الطوعية (VSRs)، تُبرز الإدارات المحلية مساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تعزيز السياسات القائمة على الأدلة وترسيخ الحوكمة متعددة المستويات.

ويمثل العمل المناخي مجالًا مهمًا آخر للمشاركة متعددة الأطراف. فمن خلال مبادرات مثل Global Covenant of Mayors for Climate and Energy (الميثاق العالمي لرؤساء البلديات المعني بالمناخ والطاقة) ومنصة الحوكمة متعددة المستويات للمناخ Multilevel Governance Platform for Climate، تعمل البلديات في مختلف أنحاء المنطقة على تعزيز العمل المناخي المحلي، والمرونة، والمساهمة في الالتزامات المناخية الوطنية والعالمية.

وعلى المستوى الإقليمي، توفر أطر وشبكات التعاون، بما في ذلك Organization of Islamic Cooperation (منظمة التعاون الإسلامي)، وStatistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية)، وDeveloping Eight (مجموعة الدول الثماني النامية)، وArab Towns Organization (منظمة المدن العربية)، وAsian Mayors Forum (منتدى رؤساء البلديات الآسيويين)، ومنتدى صفر نفايات، ومنتدى الاقتصاد الحضري، منصات قيّمة للحوار، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة، وتعزيز الشراكات بين الإدارات المحلية.

كما تسهم UCLG-MEWA في النقاشات الدولية الأوسع المتعلقة بالسياسات العامة من خلال مشاركتها مع الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنصات متعددة الأطراف. وتساعد هذه المشاركات في ضمان انعكاس وجهات نظر الإدارات المحلية وأولوياتها في عمليات صنع القرار العالمية وأطر التنمية الدولية.

ومن خلال هذه الشراكات والآليات، تسعى UCLG-MEWA إلى تعزيز دور الإدارات المحلية بوصفها مساهمًا فاعلًا في التعددية الأطراف، والتنمية المستدامة، والعمل المناخي، وتنفيذ العقد الاجتماعي المحلي.

هـ. السياسات واستراتيجيات التنفيذ

مثال السياسة 1: برامج إدماج اللاجئين على المستوى البلدي (تركيا والأردن)
طورت البلديات في تركيا والأردن استجابات محلية للتعامل مع النزوح واسع النطاق من خلال مبادرات تعزيز التماسك الاجتماعي، وإنشاء المراكز المجتمعية، وبرامج التدريب المهني، والخدمات الموجهة للاجئين والمجتمعات المستضيفة. وتُظهر هذه التجارب الدور الحيوي للإدارات المحلية والإقليمية في تعزيز الاندماج الاجتماعي، والحفاظ على التماسك المجتمعي، وضمان استمرارية تقديم الخدمات في سياقات النزوح الممتد.

مثال السياسة 2: برنامج المدن الصديقة للمرأة (تركيا)
يدعم برنامج المدن الصديقة للمرأة البلديات في دمج مبادئ المساواة بين الجنسين في الحوكمة المحلية من خلال إعداد خطط عمل محلية للمساواة، وتطوير آليات تشاركية لصنع القرار، وتقديم خدمات محلية تراعي النوع الاجتماعي. ويُعد البرنامج نموذجاً عملياً لكيفية مساهمة الإدارات المحلية والإقليمية في تعزيز الحوكمة الشاملة، وزيادة مشاركة النساء في الحياة العامة، ودعم التنمية المحلية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

مثال السياسة 3: بيان طرابزون حول المرونة (منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا)
اعتمد قادة الإدارات المحلية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا بيان طرابزون حول المرونة عام 2023 باعتباره إطاراً إقليمياً لتعزيز مرونة المدن من خلال الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز حوكمة المرونة، وتقوية المرونة المجتمعية، ودعم الاستدامة البيئية. ويشجع الإعلان على اعتماد نهج تعاوني ومتعدد المستويات في بناء المرونة، بما يساعد الإدارات المحلية والإقليمية على الاستعداد للأزمات والكوارث والاستجابة لها والتعافي منها بشكل أكثر فاعلية.

و. التوصيات الرئيسية لتقديم حلول قابلة للتنفيذ

تعزيز دور الإدارات المحلية والإقليمية في أنظمة الأزمات والتعافي

- إضفاء الطابع المؤسسي على دور البلديات في تنسيق الاستجابة الإنسانية وعمليات التعافي وإعادة الإعمار بعد النزاعات، لا سيما في فلسطين، واليمن، وسوريا، وإيران، والعراق، ولبنان.
- ضمان وصول البلديات بشكل مباشر إلى آليات تمويل إعادة الإعمار وتعزيز المرونة.

تعزيز اللامركزية وإصلاح الحوكمة

- تحديد صلاحيات واختصاصات واضحة للإدارات المحلية في مجالات تقديم الخدمات، والتخطيط، والتنمية المحلية.
- تعزيز أدوات الحوكمة التشاركية، بما في ذلك المجالس المحلية، وأنظمة الشفافية والمساءلة، وآليات اتخاذ القرار الشاملة للجميع.

ضمان تمويل محلي مستدام وعادل

- اعتماد أنظمة للتحويلات المالية الحكومية تستند إلى معايير واضحة تأخذ في الاعتبار معدلات التضخم والضغوط السكانية.
- تمكين البلديات من الوصول المباشر إلى مصادر التمويل المناخي والتنموي، بما في ذلك الصناديق والآليات الدولية.

توسيع نطاق المرونة المناخية ومرونة الخدمات

- إعطاء الأولوية للاستثمارات المتعلقة بالأمن المائي، والإسكان، والبنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ.
- دمج تقييم المخاطر المناخية والاستعداد للكوارث في جميع عمليات التخطيط المحلي.

تعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعي

- دعم زيادة تمثيل النساء والشباب والأقليات في هياكل الحوكمة المحلية.
- تعزيز التخطيط المجتمعي القائم على المشاركة والحساس للنزاعات في المجتمعات المستضيفة والنازحة.

تعزيز التنسيق والدعوة على المستوى الدولي

- إدماج أولويات الإدارات المحلية والإقليمية في عمليات توطين أهداف التنمية المستدامة وفي تقارير المراجعة المحلية الطوعية (VLRs) والمراجعة الطوعية دون الوطنية (VSRs).
- تعزيز التعاون مع الميثاق العالمي لرؤساء البلديات المعني بالمناخ والطاقة(GCoM)، ومنصة الحوكمة متعددة المستويات من أجل المناخ(MLGP4Climate)، والمفوضية الأوروبية لتحسين الاتساق بين السياسات وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل.
- توحيد جهود المناصرة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا داخل UCLG لضمان حضور أقوى على المنصات متعددة الأطراف الرئيسية وزيادة إبراز قضايا المنطقة على المستوى العالمي.